بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

EUROMED
MIGRATION
هجرة

منفذ من طرف
ICMPD
International Centre for
Migration Policy Development

هل تغير المناخ عامل دافع للتنقل؟

تحليل التصورات في مصر والمغرب وتونس

المؤلفون الرئيسيون
ألكسيس ماكلين ونسرين بن إبراهيم

المقرران القطريان
فرح غزال وفدوى رجواني

© الاتحاد الأوروبي، 2023
إنّ المعلومات والآراء الواردة في هذه الدراسة خاصة بالمؤلّف (المؤلّفين) ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي.
لا تتحمل مؤسسات وهيئات الاتحات الأوروبي ولا أي شخص يعمل باسمها مسؤولية أي استعمال محتمل للمعلومات الواردة في هذه الدراسة.

الفهرس

المُلخَّص التنفيذي **4**

1. المقدمة **6**

2. المنهجية **7**

2.1 النطاق الجغرافي 7

2.2 المصادر الرئيسية 8

2.3 مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين 8

2.4 التحديات واستراتيجية التخفيف 9

3. كيف يؤثر تغير المناخ على المنطقة؟ **10**

3.1 شمال إفريقيا: نقاط ساخنة بسبب التغيرات المناخية 10

3.2 الأحداث المفاجئة مقابل الأحداث بطيئة الظهور 11

3.3 أهمية الروايات حول تغير المناخ وتصوراته 12

4. نتائج الدراسة **13**

4.1 الوعي بتغير المناخ 13

4.2 التصورات المتعلقة بتغير المناخ 16

4.3 سد التصورات المناخية ونوايا التنقل 17

4.4 تغير المناخ وعدم التنقل 19

4.5 التفكير في جهود التكيف واتجاهات الهجرة المستقبلية 22

5. الاستنتاجات والتوصيات **24**

المراجع **26**

المُلخَّص التنفيذي

تشكّل شدّة تغير المناخ ووتيرته مصدر قلق في جميع أنحاء العالم. وتتسبب الأحداث المتعلقة بالطقس في خسائر فادحة وواضحة بشكل متزايد، مما يضغط على صانعي السياسات للعمل بشكل صارم لحماية الموارد الطبيعية وحماية السكان من الأذى.

في ظل هذه الخلفية، أصبح من المعتاد أن يربط الخطاب العام تغير المناخ وآثاره بالهجرة والتنقل. في أوروبا والشمال العالمي بشكل عام، كثيرًا ما يُنظر إلى تغير المناخ على أنه عامل يؤدي إلى مرحلة جديدة من التنقل على نطاق واسع من الدول النامية. علاوة على ذلك، يساهم حدوث الفيضانات والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى وما ينتج عنها من نزوح السكان في ترسيخ الافتراض القائل بأن تغير المناخ والتنقل وجهان لعملة واحدة.

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخاطر مناخية شديدة. في الواقع، تشير التوقعات العلمية إلى أن المنطقة تشهد زيادة أسرع في درجة الحرارة مقارنة بالمتوسط العالمي، مما يعرّض السكان المحليين لسلسلة من التهديدات المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بتغير المناخ. ومع ذلك، كانت تداعيات هذه الظاهرة المترتبة على الهجرة والتنقل مثيرة للجدل. بالفعل، يُعد قياس التنقل الناجم عن المناخ محفوفًا بالتحديات لأنه ينطوي على تحديات مختلفة، بما في ذلك تقييم رغبة الأفراد في الهجرة وتحديد العقبات التي تعيق حركتهم.

فتهدف هذه الدراسة إلى النظر في التصورات والروايات المختلفة المحيطة بالتنقل الناجم عن المناخ في ثلاثة بلدان مختلفة: مصر والمغرب وتونس. واستناداً إلى المقابلات التي أجرتها الجهات المعنية الرئيسية، يهدف هذا العمل إلى تزويد صانعي السياسات بمؤشرات لفهم كيفية تقدّم النقاش العام حول العلاقة بين التنقل الناجم عن المناخ في هذه البلدان. كما يركز هذا البحث على كشف تصورات الناس لآثار تغير المناخ وكيف تشكّل هذه التصورات آليات صنع القرار المتعلقة بالتنقل. ومن خلال القيام بذلك، يهدف إلى الكشف عن الحقائق المعقّدة والفريدة التي تميل التقارير الحالية حول التنقل الناجم عن المناخ إلى إخفائها.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي:

- تتعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة للآثار السلبية لتغير المناخ. وإنه من المتوقع أن يتفاقم الإجهاد المائي بسبب انخفاض هطول الأمطار وزيادة درجات الحرارة وتلوّث الأحواض والمجاري المائية. ولهذا السبب، من المُفترض أن تزداد نسبة الهجرة إلى الخارج لأسباب مناخية على نطاق واسع؛
- تشير الأبحاث السابقة إلى أن الوعي وإدراك المخاطر يلعبان دورًا حاسمًا في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنقل. وهذا يشمل المخاطر المتعلقة بالبقاء وكذلك بالانتقال؛
- تنجح جهود مناصرة الجهات المعنية المتعددة بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه: تتزايد مؤشرات الوعي بتغير المناخ وفهم آثاره المعيشية في جميع أنحاء المنطقة وعبر الخصائص الديمغرافية؛
- لا تزال هناك تحديات رئيسية تتعلق بالوعي والتصورات: ففي البلدان الثلاثة، يُنظر في القضايا البيئية وتغير المناخ بمعزل عن غيرها. ويؤثر هذا الفهم الخاطئ على قدرة البلدان واستعدادها لمعالجة الأسباب الجذرية للإجهاد البيئي؛
- كثيرًا ما تقوض حملات التوعية المؤسسية بشأن المناخ بسبب عدم كفاية قنوات الاستهداف والتواصل، فضلاً عن الرسائل الغامضة. ونتيجة لذلك، قد يصبح الترابط بين جهود التخفيف من آثار تغير المناخ ونوعية الحياة الشاملة غير واضح؛

- على الرغم من أن الناس لا يبلّغون على الفور عن المناخ كدافع للهجرة، إلا أنه لا يشير إلى أن الظروف المناخية مُبَالغ فيها في الخطاب العام. بل يشير إلى الافتقار إلى جهود تحدّد السياق بين المشاكل الاقتصادية والدوافع البيئية التي تدعمها ؛
- في سياق تغير المناخ، يميل الأفراد المقيمون في المناطق الريفية بشكل خاص إلى التطلع إلى الانتقال أو قد انتقلوا بسبب تأثير الظواهر الجوية التدريجية. وذلك لأن سبل العيش الريفية أكثر عُرضَة للتقلبات في الأحوال الجوية مقارنة بتلك الموجودة في المناطق الحضرية.
- تلعب الحواجز التي تحول دون الهجرة الخارجية دورًا حاسمًا في تشكيل التصورات والتأثير على عملية صنع القرار المتعلقة بالهجرة. يمكن تصنيف هذه الحواجز على أنها رسمية أو غير رسمية وتختلف طبيعتها اعتمادا على الموقع المحدد والوضع الاجتماعي والمجموعة التي يتم النظر فيها.
- تعاني النساء من نسبة أعلى من التعرض لآثار تغير المناخ وزيادة إدراكهن لها. ومع ذلك، فإنهن يواجهن حواجز أكبر أمام التنقل مقارنة بالرجال، مما يعوق قدرتهن وآفاقهن على التكيف مع تغير المناخ.
- يظهر الأفراد المقيمون في المناطق المتأثرة بالمناخ ارتباطًا قويًا بالأرض والمجتمعات والهوية المحلية. ومن المتوقع أن يكون لهذا الارتباط أثر معتدل على نوايا الهجرة حتى في مواجهة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة في المناطق الريفية.

1. المقدمة

تشير التقديرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي واحدة من المناطق الأكثر تأثرًا بتغير المناخ، وتشهد زيادة التنبؤات بالظواهر الجوية المتطرفة والتغيرات المهمة في درجات الحرارة ومستويات سطح البحر، فضلاً عن أنماط هطول الأمطار المتقلبة.[1] ومع ذلك، يركز الاهتمام الأساسي عند معالجة آثار تغير المناخ على الأبعاد العلمية بشكل رئيسي، مع إيلاء اهتمام أقل نسبيًا لآثار الإنمائية على المنطقة، ولا سيما في ما يتعلق بالتنقل البشري. في ضوء هذه الديناميات، من الضروري أن ننظر في كيفية تقاطع تغير المناخ مع التحديات المستقبلية المستمرة والمحتملة في المنطقة، بما في ذلك التحضر والنزوح البشري والأمن الغذائي ونُدرة المياه، وكل ذلك في سياق زيادة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، يتطلب فهم كيفية تأثير تغير المناخ على الهجرة البشرية، سواء كانت مخططة أو غير مخطط لها، تقييمًا أعمق لقرارات الهجرة واتجاهاتها، سواء كانت داخلية أو خارجية، وكيفية اعتبارالتنقل استجابة للصدمات المناخية. ومن اللافت أن الدراسات الاستقصائية والشهادات من المجتمعات المتضررة كشفت عن ميل إلى التقليل من أهمية العوامل المناخية في القرارات المتعلقة بالتنقل. وذلك على الرغم من وجود أدلة جوهرية توضح الآثار الضارة لتغير المناخ على فرص الناس وسبل عيشهم[2]. يهدف هذا التقرير إلى معالجة هذا التناقض الواضح ويبحث في ما يعنيه تغير المناخ لشرائح مختلفة من المجتمع، مثل السكان الأكثر تهميشًا في المنطقة، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات.

بناءً على الأبحاث السابقة التي أجريت في إطار برنامج يوروميد للهجرة 5، يتعمق هذا التقرير في دراسة المجتمعات الأكثر تعرضًا والطرق التي يُنظر بها إلى تغير المناخ على أنه يؤثر على سبل عيش المزارعين الريفيين وحياتهم. بالإضافة إلى ذلك، يدرس كيفية تفاعل تغير المناخ مع الديناميات الأوسع للتحضر وحركات الهجرة من الريف إلى المدينة.

تبحث هذه الدراسة بشكل أكثر تحديدًا الجوانب الرئيسية التالية:

- تفاوت أهمية تغير المناخ وإدراكه كظاهرة تؤثر على المنطقة والمجتمعات المحلية في الداخل ؛
- تنوّع التصورات والتجارب " الواقعية " لتغير المناخ وكيفية تقاطع ذلك مع السمات الفردية أو الأسرية؛
- السياسات الحالية المنفّذة وقدرتها على معالجة الوعي بتغير المناخ من خلال حملات التواصل والمناصرة؛
- تأثير تغير المناخ على عمليات صنع القرار المتعلقة بالهجرة، مع التركيز بشكل خاص على الدوافع المتعلقة بسبل العيش.

وعلى هذا الأساس، تهدف التوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة في التقرير إلى ما يلي:

- تعزيز استهداف حملات التوعية بالمناخ ومدى انتشارها ؛
- تقييم أوجه الضعف في ضوء تأثير المناخ وتحديد التركيبة السكانية الأكثر ميلاً للانتقال أو تفكر في الانتقال نتيجة لآثار المناخ ؛
- إسناد الدوافع المناخية بشكلٍ أفضل إلى نوايا التنقل وفقًا للسياق الاجتماعي والاقتصادي وخصائص المجموعة القائمة مسبقاً ؛
- تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير والبحث لمعالجة أوجه الضعف المتعلقة بالمناخ ونتائجها المتعلقة بالتنقل البشري.

---

1 (فوال، ٢٠٢٢).

2 (مركز الهجرة المختلطة، ٢٠٢٣).

2. المنهجية

2.1 النطاق الجغرافي

من المعروف أن آثار المناخ تختلف اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر. إن الملاحظات المتعلقة بدرجة الحرارة وهطول الأمطار وحدوث الكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك، داخل البلدان، تتبع أنماطًا مختلفة على نطاق واسع تبعًا للمنطقة قيد النظر. وبالتالي، فإن آثار تغير المناخ لا يشعر بها السكان بشكل متساو عبر إقليم معين. عادة، تتعرض المجتمعات الساحلية لمشاكل مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والتملح في حين تواجه المجتمعات الداخلية أو البلدان غير الساحلية تحديات مختلفة يتعين مواجهتها. وهذا هو السبب في أن الحلول المملوكة محليًا والمدفوعة غالبا ما يتم تقديمها على أنها الأداة الأكثر فعالية للعمل المناخي.

وبسبب هذه الحقائق المعقدة، يركز التقرير على ثلاثة سياقات وطنية مختلفة، كدراسات حالة للتحقيق في الطرق التي يتفاعل بها الوعي والتصورات المتعلقة بتغير المناخ مع قرارات الهجرة وتطلعاتها. وكانت البلدان المختارة هي مصر والمغرب وتونس، بسبب تعرضها للتهديد المتعدد الأوجه لتغير المناخ ودورها البارز في تدفقات الهجرة الإقليمية.

في ما يتعلق بمصر على وجه التحديد، يوفر حدث المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) الذي عقد في شرم الشيخ في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٢٢ فرصة لمواصلة استكشاف أهمية قضايا المناخ في المناقشات العامة والطرق التي تنظر بها إليها المجتمعات المختلفة في مصر وخارجها. كما كان المغرب في طليعة المناقشات العالمية حول تغير المناخ بعد المؤتمر الثاني والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP22) الذي عُقد في مراكش في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٦ وقد بذل جهود متزايدة للبلاد في تعزيز استثماراته في الطاقات المتجددة والتمويل[3] الأخضر. تقدم تونس أيضًا حالة مثيرة للاهتمام نظرًا لضعف البلاد الجغرافي أمام الظواهر الجوية وزيادة أثر تغير المناخ على مواردها المائية والأراضي الصالحة للزراعة.

والأهم من ذلك أن كل من البلدان الثلاثة تقدم أمثلة ذات صلة وفريدة من نوعها لكل من ضعف التغير المناخ والتعرض له. وهي تلخص المخاطر المناخية الرئيسية الحالية والمتوقعة التي تؤثر على منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبهذا المعنى، من المرجح أن تكون خبرة هذه البلدان في استيعاب الصدمات المناخية والاستجابة لها بمثابة رؤى قيمة لبقية المنطقة.

وعلاوة على ذلك، من المهم تسليط الضوء على أن مصر والمغرب وتونس هي بلدان رئيسية لمنشأ المهاجرين وعبورهم ومقصدهم. في جميع البلدان الثلاثة، يُعد التنقل تجربة معاشة بقدر ما هو موضوع للخطاب المجتمعي والسياسي. وبالتالي فإن دراسة هذه الظاهرة وكيفية النظر إليها في ضوء تغير المناخ وما إذا كان التنقل يتفاقم نتيجة لذلك، أمر وثيق الصلة بشكل خاص في هذا السياق.

3 (كريستوفارو ، ٢٠٢٢)

2.2 المصادر الرئيسية

تعتمد الدراسة على النتائج المستخلصة من البيانات الأولية والثانوية باتباع نهج قائم على مزيج من الأساليب. واستنادًا إلى البيانات المستمدة من مسحي مقياس أفروباروميتر والباروميتر العربي، فضلاً عن البيانات النوعية من المقابلات شبه المنظمة التي أجريت في مصر والمغرب وتونس، تعتمد هذه الدراسة على المعرفة الحالية وتقدم رؤى جديدة حول العلاقة بين تغير المناخ وتصوراته وقرارات الهجرة. وفي سياق هذه الدراسة، أُجري عمل ميداني في مصر والمغرب وتونس، مع التركيز على الجهات المعنية في مختلف مناطق كل بلد. أُجري العمل الميداني لهذه الدراسة على مدى فترة امتدت من شهر كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٢٢ إلى كانون الثاني / يناير عام ٢٠٢٣. كما أُجريت مجموعة من المقابلات عبر الإنترنت وشخصيًا وعبر الهاتف باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية. في المجموع، تم إجراء ٢٢ مقابلة كجزء من هذا العمل الميداني الشامل.

2.3 مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

كما هو موضح أدناه، أُجريت ٩مقابلات في مصر و٨ في المغرب و٥ في تونس. قام المقررون القطريون بتحديد هوية مقدمي المعلومات وإشراكهم بالتشاور مع فريق المشروع.

البلد	مصر	مغرب	تونس
عدد المقابلات	٩	٨	٥

إن الجهات المعنية التي تمت مقابلتها مكوّنة من ممثلين حكوميين ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المهاجرين ومنظمات التنمية الدولية والخبراء الأكاديميين يعملون في مجال تغير المناخ والقضايا البيئية والتنقل في البلدان المختارة. وللتوضيح، تم تصنيف الجهات المعنية في ثلاث فئات عامة: الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية.

القطاع	الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني	المؤسسات العامة	المنظمات الدولية
عدد المقابلات	١٠	٥	٧

استند اختيار الجهات المعنية في المقام الأول إلى خلفيتهم وخبرتهم المهنية في تغطية القضايا قيد التحقيق. وقد صيغ دليل المقابلات من أجل الكشف عن الخصائص والاتجاهات المتعلقة بما يلي: (أ) وعي الجمهور وتصوره لتغير المناخ؛ و (ب) علاقة تغير المناخ بالهجرة والتنقل، على الصعيدين الداخلي والدولي.

وكما أوضحنا سابقًا، لا تزال الحقائق المحلية الهامة تقود التصورات وردود الفعل على تغير المناخ، مما يجعل من الصعب تكوين صورة واضحة على المستوى القطري. هذا هو السبب في أن المقابلات عملت أيضًا على التقاط بعض الخصائص دون الوطنية، مع التركيز على المناطق المعروفة بأنها تأثرت بشدة بتغير المناخ وتعاني من الضغوطات البيئية مثل ندرة المياه التي تهدد سبل عيش المجتمعات المختلفة.

2.4 التحديات واستراتيجية التخفيف

بالنظر إلى السياقات المختارة، فإن معظم الجهات المعنية التي تمت مقابلتها تمتلك خبرة إما في مواضيع تتعلق بتغير المناخ أو بالهجرة. وهذا يعكس هيكل مشهد السياسات في البلدان ذات الصلة، وعلى نطاق أوسع، التنظيم المواضيعي المحيط بهذه المواضيع. وكان لدى بعض الجهات المعنية خبرة محدودة في ما يتعلق بكلا الموضوعين في آن واحد، ولكن اتفقت الأغلبية على أن هناك حاجة إلى نُهُج متعددة التخصصات ومتعددة التكافؤ لاستكشاف مسألة الهجرة عبر مختلف السياقات الوطنية والإقليمية.

تؤثر الأحداث المناخية والسياسية الأخيرة على بعض إجابات المشاركين حول تصورات تغير المناخ وأهميته في الخطاب العام. في سياق مصر، يُفترض أن استضافة المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) والوساطة المحيطة بالحدث قد لعبت دورًا في مناقشة الحملات المختلفة والوعي العام حول تغير المناخ باعتباره دافعًا للتنقل. وفي سياق تونس، كان لانخفاض هطول الأمطار في الأشهر التي سبقت العمل الميداني[4] تأثير على تصورات بعض المستجيبين في ما يتعلق بتغير المناخ كموضوع بارز. ومع ذلك، تبقى هذه العوامل السياقية محدودة عبر المقابلات المختلفة وفي معظم الحالات تمثل أمثلة ذات صلة عندما يُنظر إلى تغير المناخ على أنه وثيق الصلة بالتنقل.

4 (أمرا وعبيدلي، ٢٣ .٢)

3. كيف يؤثر تغير المناخ على المنطقة؟

3.1 شمال إفريقيا: نقاط ساخنة بسبب التغيرات المناخية

من المتوقع أن يقوّض تغير المناخ تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمنطقة على نطاق واسع، مما يتسبب في اضطرابات اجتماعية واقتصادية عميقة لم تظهر بالكامل بعد. يتفق الخبراء على أن تغير المناخ يضخم أوجه عدم المساواة القائمة، من حيث أنه يتحدى الأسس الاقتصادية للبلدان ويكثف المنافسة على الموارد، حيث تتحمل الشرائح ذات الدخل المنخفض والأكثر ضعفا وطأة الاضطرابات[5]. وغالبًا ما يُفترض أن رأس المال الاجتماعي والاقتصادي هو الدافع الرئيسي للتكيف بنجاح مع تغير المناخ، مما يؤكد الحاجة إلى توفير الحماية والمساعدة للمجتمعات الأكثر تضررًا ، بما في ذلك من خلال تمويل المتعلق بالمناخ.

وعلى وجه التحديد، تتعلق التحديات الرئيسية التي أبرزها خبراء المناخ بندرة المياه، حيث وصفت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنها "الأكثر إجهادًا مائيًا في العالم". ومن المتوقع أن تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أوائل المناطق في العالم التي "تنفد المياه منها" حيث يتجاوز استهلاك الموارد المائية معدل تجديدها[6]. ومن المتوقع أيضًا أن تحدث المنافسة على الموارد المائية نتيجة للمطالبات المتنافسة على هذه الموارد. وبشكل أكثر تحديدًا، تصف الحكومة المصرية سد النهضة الإثيوبي الكبير بأنه يشكل تهديدًا وجوديًا لسكانها.

تشير تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إلى احتمال كبير لانخفاض هطول الأمطار في جميع أنحاء شمال إفريقيا بالإضافة إلى زيادة ملحوظة ومتوقعة في نوبات القحط والجفاف حتى العام ٢٠٥٠.[7]

علاوة على ذلك، يشير المتخصصون بانتظام إلى بُعد الصراع في تغير المناخ. وقد أظهرت الدراسات وجود صلات واضحة بين تدهور الأحوال الجوية والمواجهة المجتمعية، التي يُحتمل أن تتصاعد إلى صراع مفتوح، تترتب عليه أحيانا آثار عابرة للحدود الوطنية. ويمكن أيضًا النظر إلى ندرة الغذاء الحادة، كما هو الحال في القرن الأفريقي، من خلال منظور مناخي، حيث تضعف المحاصيل وتتدهور بسبب عدم كفاية إمدادات المياه. وفي ضوء ذلك، يُقال إنه لا ينبغي النظر إلى المناخ والصراع والأمن الغذائي على أنها عوامل منفصلة، بل كدوافع مترابطة ومعززة للتنقل البشري. وعلى الرغم من أن شمال أفريقيا قد تكون أقل عرضة لانعدام الأمن الغذائي مقارنة بالمناطق الأخرى، إلا أنها تأثرت بالنزوح الناجم عن كل من الصراعات والتحديات المتعلقة بالأغذية الناشئة عن البلدان المجاورة الجنوبية.

5 (ويري وفوال ، ٢٠٢٢)

6 روتجر ويليم هوفست، ٢٠١٩

7 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)

3.2 الأحداث المفاجئة مقابل الأحداث بطيئة الظهور

إن العلاقة بين تأثير تغير المناخ وصنع القرار بشأن الهجرة علاقة معقدة. يمكن دراسة آثار تغير المناخ، إلى جانب العوامل الأخرى التي تدفع التنقل البشري، بما في ذلك العوامل البيئية، من خلال تيارين مختلفين. يُنظر عادةً إلى الصلة المباشرة بين تغير المناخ والنزوح من خلال منظور الكوارث المفاجئة مثل العواصف أو الفيضانات مما تؤدي هذه الأحداث إلى نزوح فوري للسكان، الأمر الذي يؤدي، حسب شدّته، إلى تحركات قصيرة الأجل تغطي مسافات[8] قصيرة نسبيًا. و يكمن علاقة أخرى أقل وضوحًا بين الهجرة وتغير المناخ في سياق التغيرات المناخية التدريجية والأطول أجلا. فيؤثر هذا الجانب على مجموعات سكانية معينة بشكل أكبر من غيرهم. ومن الصعب بالقدر ذاته إنشاء علاقة بين الدوافع البيئية على السكان غير القادرين على التنقل، أو فهم أنماط تنقل أولئك الذين قد عانوا من الهجرة[9].

إن معرفتنا حول كيفية تأثير الضغوطات المناخية والبيئية على نتائج الهجرة مجزأة. وفقًا للبنك الدولي، من المتوقع أن تستضيف منطقة شمال أفريقيا حوالى ١٩مليون "مهاجر بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ" داخل بلدهم بحلول العام ٢٠٥٠، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الأحداث البطيئة[10]. ووفقًا لمبادرة التنقل من أجل المناخ في إفريقيا (ACMI)، من المتوقع أن تشهد القارة الأفريقية ككل حوالى ١١٣مليون مهاجر بحلول العام ٢٠٥٠. ومن بين هؤلاء المهاجرين، من المتوقع أن ينتقل ١,٢ مليون شخص فقط عبر الحدود[11]. فيُعد وضع التوقعات مهمة صعبة بسبب اعتمادها على سيناريوهات المناخ التي هي بدورها وظائف لمستويات انبعاثات الكربون المتقلبة. يعزو المتخصصون الصعوبات في قياس التنقل الناجم عن المناخ إلى مرونة السكان وارتباطهم في مواقعهم الحالية، والتي غالبا ما يتم تجاهلها كعامل مهم. كما أن تدخلات الدولة حاسمة في الحد من أسوأ آثار تغير المناخ وتقليل الضغوط على الهجرة بين السكان المتضررين.

إن الوصول إلى المياه العذبة يلعب دورًا مهيمنًا في العلاقة بين المناخ والتنقل في البلدان الثلاثة التي يجري النظر فيها.

يتصارع المزارعون والمجتمعات المحلية في المناطق الريفية مع تضاؤل مصادر المياه. وقد ينجم ذلك عن انخفاض هطول الأمطار واستنزاف المياه الجوفية في حالة المغرب وتونس، أو انخفاض تدفق الأنهار في حالة مصر. ونتيجة لذلك، تتعرض البلدان الثلاثة بشكل خاص للهجرة من الريف، وهي ظاهرة يبدو أنها تتعزز بسبب التدهور المستمر للظروف الزراعية في المناطق الريفية[12]. واتساقًا مع التوقعات الإقليمية، تشهد هذه البلدان درجات عالية من الهجرة الداخلية، حيث تظهر الدراسات أن ندرة المياه تساهم في تسريع عمليات التحضر الجارية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر ارتفاع مستوى سطح البحر أمرًا هامًا للمنطقة، ولا سيما في تونس ومصر. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يؤثر فقدان الأراضي بسبب ارتفاع منسوب المياه في دلتا النيل على ٥٠ في المئة من المناطق الساحلية بحلول العام ٢١٠٠. في حين أن الخسارة قد تحدث تدريجيا، فإن حجمها سيؤدي إلى تحولات سكانية كبيرة.

8 (هوروود، ٢٠٢٣)

9 (لوبكيمان، ٢٠٠٨)

10 بيان صحفي للبنك الدولي (٢٠٢١)

11 (مبادرة التنقل من أجل المناخ في إفريقيا، ٢٠٢٣)

12 (ماكلين، ٢٠٢٢)

3.3 أهمية الروايات حول تغير المناخ وتصوراته

وفقًا لتقييمات الأدلة السابقة التي أجريت للنظر في العلاقة بين تغير المناخ والهجرة ، فإن أحد المسارات التي تربط بين الاثنين هي الروايات والتصورات[13]. وتظهر الدراسات السابقة أن هناك أدلة قوية على أن روايات وتصورات تغير المناخ والصدمات المناخية والبيئات المحلية تؤثر على الهجرة.

ساعدت الدراسات التي أجريت في مواقع مختلفة في تسليط الضوء على ملاحظتين رئيسيتين. أولاً، إن *الوعي* (أو المعرفة) بالتطورات المناخية السلبية ليس مؤشرًا ثابتًا على نوايا الهجرة. ثانيًا. بالنظر إلى هذه الظروف، من الضروري دراسة الروايات محيطة بتغير المناخ وتأثيرها على كيفية إدراك الأفراد لهذه الظاهرة من أجل التعرف بشكل أفضل على ما إذا كانت الاعتبارات المناخية تدعم تطلعات الهجرة وقراراتها وكيف تفعل ذلك.

إن الاعتراف بالدور الذي يلعبه المناخ المتغير في تشكيل قرارات الهجرة يكون أعلى بكثير عندما يكون الأفراد قد اختبروه شخصيا أو تعرضوا له، مما يؤدي إلى تشكيل *تصوراتهم* وفقا لذلك.

يميل سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أخذ تغير المناخ على محمل الجد. وتظهر نتائج الدراسات الاستقصائية أن هذه المسائل ذات أهمية كبيرة لكل من صانعي السياسات والمجتمع الأوسع. وبما أن البلدان الثلاثة تتميز باختلافات حادة في الظروف المعيشية، فإن السكان لا يتعرضون بانْتِظام لآثار تغير المناخ. ومن بين المعرضين، يتأثر البعض بشكل مباشر أكثر من غيرهم. ويثير هذا الوضع تعدد الروايات عن هذه المسألة، بما في ذلك مستويات متباينة من الأهمية والتهديد المتصورة، فضلا عن آراء شديدة الاختلاف بشأن كيفية معالجتها. ويهدف التقرير إلى دراسة هذه الآراء وكيفية تطبيق تأثير التصورات المناخية على الهجرة في سياق مصر والمغرب وتونس.

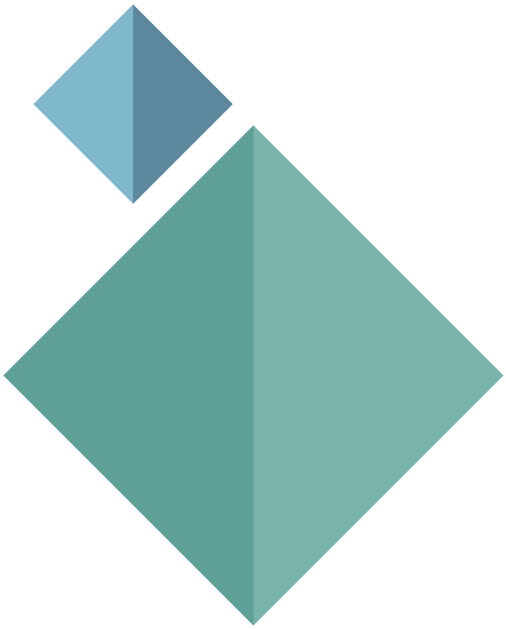

13 (سيليي وداوست، ٢٠٢١)

4. نتائج الدراسة

4.1 الوعي بتغير المناخ

يعرّف مقياس أفروباروميتر[14] السكان الملمين بتغير المناخ بأنهم الأفراد الذين "سمعوا عن تغير المناخ ويفهمون أن له عواقب سلبية ويعترفون به على أنه ناتج جزئيًا على الأقل عن النشاط البشري[15]". فتكمن أهمية التثقيف المناخي في قدرتها على توفير استجابات مستنيرة لتغير المناخ[16]. عادة ما يكون مستوى التعليم هو أقوى مؤشر على التثقّف في مجال تغير المناخ.

في المغرب، يُصنّف ٢٩ في المئة من السكان على أنهم ملمين بتغير المناخ. هذه المعدلات أعلى بين أولئك الذين لديهم مؤهلات ما بعد الثانوية وكذلك الأجيال الشابة على عكس الأجيال الأكبر سنًا. أظهر المشاركون في المناطق الحضرية مستويات أعلى من التثقيف المناخي والوعي، حيث أظهر الرجال معرفة ووعيًا أكبر نسبيًا من النساء[17]. وفي تونس، نسبة التثقيف المناخي أقل بكثير، حيث أظهر ١٥ في المئة فقط من المستجيبين[18] فهمًا لتغير المناخ.

لتوضيح ذلك، تشير نتائج استطلاعات الباروميتر العربي لعام ٢٠١٩ إلى أن ٦٨ في المئة من التونسيين و ٦٤ في المئة من المغاربة و ٦٢ في المئة من المصريين يعتبرون تغير المناخ مشكلة[19] خطيرة. علاوة على ذلك، يتوقع ٤٠ في المئة من المغاربة و ٥٢ في المئة من المصريين أن تبذل حكومتهم المزيد من الجهد لمعالجة تغير المناخ.

تشير مقابلات الجهات المعنية في جميع البلدان الثلاثة إلى أن تغير المناخ يكتسب زخما كموضوع للنقاش المجتمعي، مستشهدين بأعمال المناصرة من المنظمات البيئية أو رسائل الشركات من خلال حملات التسويق "الخضراء" بالإضافة إلى تعرض السكان للمنتديات العالمية للمناقشة كتفسيرات لهذا التطور الأخير.

ما مدى خطورة مشكلة تغير المناخ؟ النسبة المئوية للأفراد الذين يعبرون عن أن المشكلة "مشكلة" خطيرة جدا" أو "خطيرة إلى حد ما".

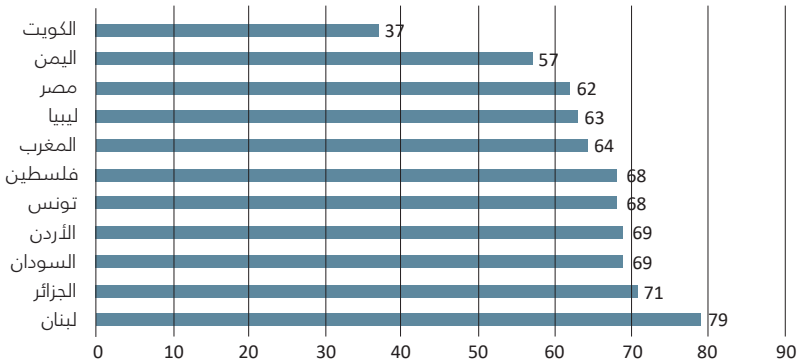

14 مقياس أفروباروميتر هي شبكة بحثية أفريقية تنفذ دراسات تمثيلية على المستوى الوطني بناءً على استطلاعات وجهًا لوجه.

15 (سيلورمي ودوم وأوسي وولوجان، ٢٠١٩)

16 (دا كونفيرساتيون، ٢٠٢١)

17 (أبديريبي، ٢٠٢٠)

18 (إديم إي سيلومي، ٢٠١٩)

19 (راز، ٢٠٢٠)

على الرغم من هذه المؤشرات المشجعة، لا تزال هناك فجوة حاسمة بين أدراك السكان بتغير المناخ والقدرة على ربطه بالمصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي كثيرا ما يواجهونها. تظهر بيانات الاستطلاع أن الاهتمامات الأساسية للناس في سياق شمال أفريقيا تتعلق بإدارة المياه والنفايات وليس بتغير المناخ في حد ذاته.

في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعتبر ٧٠ في المئة من الناس تلوث المياه "مشكلة خطيرة للغاية" في حين أن ٣٥ في المئة فقط أفادوا بمستوى مماثل من القلق في ما يتعلق بتغير المناخ[20].

ومن اللافت للنظر أن مسألة الحصول على المياه تفوق جميع الشواغل البيئية الأخرى بهامش كبير. وعبّر ٩٦ في المئة من المصريين و ٩٢ في المئة من التونسيين و٨٣ في المئة من المغاربة عن درجات متفاوتة من القلق، تتراوح بين القلق إلى حد ما والقلق الشديد بشأن تلوث المياه. كما يبدو أن إدارة النفايات أو القمامة مصدر رئيسي للاستياء العام، حيث قال ٦٥ في المئة إنها قضية خطيرة للغاية. وخلال النتائج، يرتبط الوعي بتغير المناخ ارتباطًا إيجابيًا بالتعليم، حيث أظهر المجيبون ذوو المستويات التعليمية العليا باستمرار مستويات أعلى نسبيًا من القلق في ما يتعلق بالقضايا البيئية.

لا يزال هناك تصور سائد بأن تغير المناخ هو مفهوم مجرد له تأثير ضئيل على حياة الناس اليومية.

وهذا يسلط الضوء على التصور الخاطئ السائد بأنه لا توجد صلة بين تغير المناخ والمخاطر مثل تلوث المياه وتراكم النفايات. على الرغم من الأدلة الوافرة التي تسلط الضوء على على العلاقة بين تغير المناخ والصلة المائية على سبيل المثال. ونتيجة لذلك، فإن المجتمعات أقل ميلاً إلى عزو التدهور في ظروفها المعيشية، بما في ذلك الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية، إلى العوامل المناخية، مما يحد إلى حد كبير من نطاق العمل الهادف. تشير الفوارق التعليمية إلى أن الاستثمار في التعليم أو المناصرة البيئية أمر أساسي في الكشف عن هذه الروابط وتوضيح الآثار الضارة لتغير المناخ للجمهور الأوسع.

الحملات تفشل في الوصول إلى شرائح مهمة من الجمهور المستهدف بسبب مشاكل في قنوات الاتصال واللغة المستخدمة والتوصيات المقدمة.

في سياق تغير المناخ، لا تزال الحملات التي أُطلقت لجماهير مختلفة مهمة في زيادة الوعي العام والتثقّف حول هذه القضايا، وكلاهما دافع لجهود التكيف مع المناخ. وعلى الرغم من من الجهود التي تبذلها حكومات شمال أفريقيا لتطوير حملات إعلامية تهدف إلى زيادة الوعي حول تغير المناخ وندرة الموارد المائية، إلا أن العديد من الجهات المعنية سلطت الضوء على أن هذه.

فعلى سبيل المثال، في إطار مبادرة أطلقتها الحكومة مؤخرًا لدعم حماية البيئة، استضافت مدينة رئيسية في المنطقة حملة إعلامية مكرّسة لحماية مساحاتها الخضراء وحدائقها، ولا سيما من خلال تعزيز السلوك الفردي الواعي بيئيًا والمدني. وشجعت الحملة بشكلٍ ملحوظ سكّان المدن على الامتناع عن رمي النفايات في الأماكن العامة والاستفادة من فرص إعادة تدوير النفايات المنزلية.

وعلى الرغم من هذه النوايا الصالحة، أفادت الجهات المعنية بأن هذه الحملة بالذات فشلت في تحقيق هدفها المتمثل في إحداث تغيير جوهري في السلوك الفردي، ناهيك عن زيادة الوعي. ومن بين العقبات المُبلّغ عنها، شعر المشاركون أن الحملة قد قوّضت بسبب محدودية تعرض الجمهور المستهدف لقناة البث الرئيسية المستخدمة. والأهم من ذلك، شعر المواطنون أنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة للعمل بشكل صحيح على توصيات الحملة. وفي الواقع، اعتُبرت البنية التحتية للتخلص من النفايات في المدينة غير كافية لتنفيذ توصيات الحملة بشكل صحيح. وبالمثل، لم تتوافق تركيز الحملات على الحفاظ على الطاقة واستخدام المنتجات البيئية وغيرها من الأجهزة المنزلية مع اهتمامات

20 (غرين، ٢٠١٩)

الأسر ذات الدخل المنخفض أو مع أنماط الاستهلاك. وأخيرًا، وصفت الجهات المعنية الحملة بأنها تركز بشكل كبير على القرارات والإجراءات الفردية بينما تتجاهل المسؤولية العامة عن التدهور البيئي في المنطقة.

هناك فكرة مهمة أخرى في ما يتعلق بالطريقة التي تتم بها مناقشة تغير المناخ في الخطاب العام، لا سيما في مصر، وهي أنه يعتبر ذا أهمية منخفضة مقارنة بالقضايا الملحة التي يواجهها السكان المهمشون، بما في ذلك فرص عمل محدودة وحقوق العمال. وأشارت إحدى الجهات المعنية إلى أن موضوع تغير المناخ قد اُستغل وسُيّس بشكل كبير في السنوات الأخيرة في الخطابات العامة مما أدى إلى الشعور بالتشبع المفرط.

وفي المغرب، وصفت إحدى الجهات المعنية نطاق الحملات الإعلامية الرامية إلى زيادة الوعي حول تغير المناخ بأنه محدود. ويرجع ذلك أساسًا إلى الاعتماد على القنوات الإعلامية الرسمية، التي لا تُحظى بمشاهدة واسعة. كما سلّطت إحدى الجهات المعنية الآخرين الضوء على أن الحملات في المغرب تركز عادة على استهداف الأطفال أو المسؤولين الحكوميين، مما قد يؤدي إلى إهمال الجماهير في متوسط العمر والمجموعات الرئيسية مثل العلماء. ومما يبشر بالخير أن تغطية الموضوع في الخطاب العام قد زادت خلال السنوات الأخيرة نتيجة للحركات الاجتماعية والعدد المتزايد من منظمات المجتمع المدني النشطة في هذا المجال.

تقدم مبادرة "مدرسة المناخ" مثالاً سليمًا على المشاركة المثمرة للمجتمع المدني. قد نُفذت المبادرة في منطقة أغادير، وهي منطقة زراعية معرّضة بشكل خاص للجفاف والتصحر وهطول الأمطار المفاجئ وغيرها من الضغوط المناخية الحادة. وتهدف المبادرة، التي تنفذها جمعية مدرسي علوم الحياة والأرض المغربية(AESVT) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، في المقام الأول إلى توعية الطلاب في المنطقة حول التحديات البيئية الخاصة بالمنطقة، مع التأكيد على آثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات في المنطقة. كما يركز النشاط على تعزيز التعليم والتوعية المناخية، لا سيما بين الشباب، من خلال تقديم حملات الإعلام والتوعية وكذلك الدورات التدريبية في المدارس وبين المتخصصين في التعليم في الإدارة العامة والجمعيات. وقد وصلت أنشطة المناصرة والتدريب المضطلع بها كجزء من المبادرة إلى عدد كبير من الأفراد. وبالتالي، تعرّض مجموعة من ٤٤٠٠ معلّم ومدرّس و ٣٣٥٠٠ تلميذ و٦٨ جمعية لهذه الأنشطة. وإلى جانب هذه الأرقام المهمة، تمثّل "مدرسة المناخ" خطوة مهمة نحو مأسسة التعليم والتوعية المناخية في المناهج الدراسية المغربية[21].

وبالإضافة إلى حملات التوعية العامة، بُذلت جهود محددة لاستهداف المدارس الابتدائية والثانوية على حد سواء، من خلال الأنشطة وبرامج التوعية.

علاوةً على ذلك، تقدم مؤسسات التعليم العالي بشكل متزايد برامج أكاديمية مصمّمة خصيصًا في مجال التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة أو الطاقات المتجددة، كما هو الحال في المغرب. وفي تونس، سلّطت إحدى الجهات المعنية الضوء على جهود مماثلة في المدارس الثانوية حول إنشاء نوادي للشباب مُخصّصة للتوعية والأنشطة المتعلقة بتغير المناخ.

يستخدم كل من المغرب وتونس أياما تقويمية محدّدة كفرص لزيادة الوعي حول تغير المناخ. ومع ذلك، فإن هذه الجهود عادة ما تكون مؤقتة بطبيعتها ولا يتم دمجها في

21 كلايمت شانس

حملات طويلة الأجل تهدف إلى تشجيع التغيير السلوكي. وعادة ما تتزامن حملات التوعية في كل بلد مع أحداث بيئية هامة مثل يوم الأرض أو يوم الشجرة، فضلا عن أحداث سياسية مهمة أخرى. في المغرب، هناك حالات من التعاون بين مختلف جهات معنية من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لتنظيم مبادرات التوعية.

4.2 التصورات المتعلقة بتغير المناخ

أُبلغ عن مجموعة من العوامل التي تؤثر على تصورات آثار تغير المناخ. في شمال أفريقيا، غالبا ما تتأثر التصورات بالدرجة التي تتعرض لها سبل العيش، وتعتمد على التغيرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار. وكما هو موضح سابقًا، تعاني المنطقة من ندرة مُزمِنة في المياه، وهو وضع أدى منذ فترة طويلة إلى شل الزراعة على نطاق صغير وتعميق التهميش الاقتصادي في المناطق الريفية. وقد تبين أن التأثير السلبي لجفاف التربة والتدهور البيئي بشكل عام، له تأثير مباشر على دخل المزارعين ورفاههم[22]. وبالتالي، من المرجح أن تشعر المجتمعات المشاركة في الزراعة أو الرعي بالتغيرات في هطول الأمطار وما يرتبط بها من تَخلخُل الموارد لأن دخلها يعتمد عليها.

من ناحية أخرى، يقلّ احتمال تعرّض سكان الحضر للخسارة الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ أو الإبلاغ عن الآثار المباشرة الناجمة عنه بسبب انخفاض الاعتماد المباشر على الموارد الطبيعية. لهذا السبب، تميل تصورات المتعلقة بتأثير المناخ إلى أن تستند بقوة إلى الاعتبارات المتعلقة بسبل العيش (الزراعة مقابل غير الزراعية) والإقامة (الحضرية مقابل الريفية).

قد تتأثر تصورات آثار تغير المناخ أيضًا بإمكانية الحصول على الري وغيره من تكنولوجيات توفير المياه التي قد تقدم الإغاثة للمناطق المنكوبة وتساعد على التخفيف من شدة نوبات الجفاف[23]. وبهذا المعنى، يلعب تنفيذ استراتيجيات المرونة الفردية والجماعية وكذلك بناء البنية التحتية للمياه، بما في ذلك السدود والآبار دورًا حاسمًا في حماية المحاصيل yوالماشية من الآثار السلبية لتغير المناخ. كما سلّطت الجهات المعنية الضوء على استجابات الدول، إما من خلال نظام الإنذار المبكر أو تقديم المساعدة اللاحقة (المعدات أو الأموال) باعتبارها عوامل مهمة تحدث فرقًا كبيرًا في الطريقة التي يتعامل بها الناس مع أزمة المناخ في المناطق الريفية.

في المغرب، ذكرت الجهات المعنية أن النساء على دراية خاصة بتغير المناخ وعواقبه بسبب الدور الذي يلعبنه في الأسرة.

وفي جميع البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية، أبلغ عن ارتباط مستويات التصورات بالخصائص الاجتماعية - الديمغرافية على المستوى الفردي أو الأسري. في المناطق الريفية والواحات، لأن النساء مكلفات بجمع المياه ورعاية حيوانات المزرعة والعمل في الأرض على وجه الخصوص، فإن قربهن من هذه العناصر المختلفة يجعلهن أكثر عرضة لملاحظة التغيرات المتعلقة بتغير المناخ. وقد ردّدت الجهات المعنية في تونس هذا الرأي مشيرين إلى أن العديد من النساء الريفيات قد يفتقرن إلى المفردات اللازمة لتعبير عن ملاحظاتهن كآثار لتغير المناخ. ومع ذلك، لا تزال تلك النساء يشهدن على التحولات الملحوظة التي تحدث في بيئتهن.

22 (وودون، ٢٠١٤)

23 (بارسونز وتشان، ٢٠١٩)

تم إجراء مقارنات مماثلة بين الأجيال الشابة والأكبر سنًا. في مصر، وُصف الشباب المتعلمون بأنهم أكثر إلماما بتغير المناخ، مما يعني أنهم يمتلكون فهمًا أفضل لكيفية مساهمة الأنشطة البشرية في تغير المناخ. ومن ناحية أخرى، فإن الأجيال الأكبر سنًا، ولا سيما الأجيال الأقل تعليمًا، تعتمد على تجاربهم الشخصية للظواهر المناخية والطقسية لارتباطها بتغير المناخ وعواقبه على سبل عيشهم. تتماشى هذه النتائج مع نتائج مقياس أفروباروميتر الذي يسلط الضوء على أن المستويات التعليمية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمحو الأمية في مجال تغير المناخ.

وهذه الاعتبارات مفيدة في تأطير تصورات المتعلقة بتغير المناخ في المنطقة. فعلى الرغم من أن ندرة المياه تمثل مأزقًا يشمل الفئات الاجتماعية والجغرافية، فإن وجودها يقتصر على الأشخاص المعرضين لأشد مظاهرها والمباشرة، ولا سيما المزارعين والرعاة والنساء والشباب. لهذه الأسباب، من المرجح أن تدرك هذه الشرائح الخاصة داخل البلدان الثلاثة إحساسًا متزايدًا بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الضغوط المرتبطة بالمناخ وتعزوها وفقًا لذلك.

في جميع البلدان التي شملتها الدراسة، أبرزت الجهات المعنية أن التباين في الوعي المباشر بتغير المناخ أكثر وضوحًا بين المجتمعات الريفية والحضرية، مما يسلط الضوء على التأثير المتأخر في التعرض لنقص المياه في المدن مقارنة بالمساكن الريفية.

4.3 سد التصورات المناخية ونوايا التنقل

تعزو الجهات المعنية التي أجريت معها مقابلات في إطار الدراسة الهجرة في المنطقة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية. وتمشيًا مع المعارف التقليدية بشأن هذه المسألة، تنشأ تطلعات الهجرة أساسًا من النقص الملحوظ في الفرص الاقتصادية في أماكن المنشأ، مع الإبلاغ أيضا عن قضايا الحكم و/أو غياب المرافق التعليمية كدوافع مشتركة للهجرة. وتبين أن الدوافع المتعلقة بسبل العيش تنطبق باستمرار بغض النظر عن بُعد الرحلة (التنقل الداخلي أو الدولي) وفئة المهاجرين المعينة التي يتم النظر فيها (المهاجرون الداخليون أو الخارجيون). على سبيل المثال، يُعتبر الدافع وراء هجرة الأفراد من مناطق جنوب الصحراء الكبرى إلى المغرب توقع تعزيز فرص العمل والدخل مقارنة بالفرص المحدودة المتاحة في بلدانهم الأصلية. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من نصف المغاربة المقيمين في الخارج (٥٣,٧ في المئة) أفادوا بأنهم هاجروا بحثًا عن فرص عمل أفضل أو لتحسين الظروف المعيشية. ويحتل التعليم المرتبة الثانية (٢٥ في المئة) كدافع للهجرة بين المغتربين[24] الذين شملهم الاستطلاع.

لا يبدو أن السكان المتضررين يربطون دائمًا هذا التدهور بتغير المناخ، وبدلاً من ذلك فإنهم يميلون إلى تركيز انتباههم وإلقاء اللوم على مظاهره الملموسة والعلنية.

وعادةً، تبلّغ الجهات المعنية في البلدان الثلاثة عن صعوبات في تحديد حالات متميزة من التنقل الناجم عن المناخ داخل المنطقة. ويُفترض أن السبب في ذلك هو أن تغير المناخ يؤثر ببطء على العناصر الأساسية للبيئة، مما يؤدي إلى تدهور شامل في مستويات الحياة و / أو تفاقم المآزق الاجتماعية والاقتصادية القائمة. توضح إحدى الجهات المعنية المصرية أن المزارعين في منطقة الدلتا في مصر يواجهون انتشار الآفات نتيجة لارتفاع درجات الحرارة. واستجابة لذلك، قد ضاعفوا من استخدامهم المبيدات الحشرية، مما أدى إلى انخفاض خصوبة الأراضي بسبب تلوث المياه الجوفية. ونادرًا ما تُعزى خسارة الدخل الناتجة عن ذلك وتأثيرها على القرارات المستقبلية إلى تغير المناخ وتداعياته المعقدة.

24 (المندوبية السامية للتخطيط ٢٠٢٠).

وبالمثل، فإن الأفراد الذين يرغبون في الهجرة أو هم بالفعل مهاجرون لا يربطون دائمًا مشاريع هجرتهم بتغيير المناخ. وهذا يعكس النتائج المستخلصة من مختلف الدراسات الاستقصائية التي أجريت حول هذا الموضوع في المناطق المتأثرة بالظواهر الجوية التي تحدث خلال موسم البذر. بدلاً من أن يُعزى التنقل إلى العوامل البيئية، فإن الأفراد الذين شملهم الاستطلاع هم أكثر عرضة للإبلاغ عن تدهور الأوضاع الاقتصادية كعامل رئيسي يُفيد عملية صنع القرار الخاصة بهم. فتجادل الجهات المعنية بأن هذه النتائج غير الحاسمة لا تشهد على المبالغة في تقدير الدوافع المناخية للهجرة. تقترح إحدى الجهات المعنية صياغة أسئلة بحثية تتطابق بشكل أفضل مع كيفية وصف السكان للأحداث، مع تجنب استخدام المصطلحات التقنية أو السياسية.

بل تشير إلى وجود تحد للسكان الذين شملهم الاستطلاع في فهم تدهور بيئتهم المباشرة والتعبير عنه من الناحية العلمية أو الاجتماعية.

ومع ذلك، حتى في حالة الافتقار إلى بيانات قوية، هناك إدراك عام متزايد بأن الظروف المناخية تلعب دورًا حاسمًا في تطلعات التنقل وقراراته. في كثير من الأحيان، يغذي ذلك تقارير بارزة عن الجفاف في المناطق الريفية والتي تعيد طرح القضايا الزراعية والحساسية المناخية في الحياة الريفية إلى صدارة النقاش العام. على سبيل المثال، سلّطت الجهات المعنية الضوء على فشل محصول المانجو في الإسماعيلية، مصر في العام ٢٠٢١ كعامل مهم يؤثر بشكل مباشر على عمليات صنع القرار لدى السكان المحليين. ووفقًا للتقارير، أُعيد توطين معظم المزارعين الشباب في المناطق الحضرية في البلاد لمحاولة تعويض الخسائر الفادحة المتكبدة، مما يدل على الآثار الملموسة على التنقل الناجمة عن المخاطر المناخية غير المتوقعة.

وفي الوقت الحاضر، تتميز وتتشكل أنماط التنقل المتأثرة بالعوامل المتصلة بالمناخ بإدماجها في العمليات المعاصرة للتركيز الاقتصادي والسياسي.

على مر التاريخ، كان تنقل الناس في المنطقة مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بكل من التغيرات الهيكلية والتقلبات الطبيعية المفاجئة في بيئتهم. وتظهر الأدلة المستمدة من المنطقة، فضلاً عن نتائج المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة، أن العوامل المناخية تمثّل حصّة كبيرة من التحركات الداخلية التي لوحظت في البلدان، على الرغم من عدم وجود مجموعات بيانات مقارنة. على سبيل المثال، قدّرت بعض الدراسات أن الظروف المناخية قد تمثل ما يصل إلى ٢٠ في المئة من التدفقات[25] الداخلية في المغرب.

كما تفيد الجهات المعنية بأن سكان المناطق الحضرية المستوطنة حديثا يتألفون بشكل غير متناسب من سكان الريف الذين غادروا بسبب الضغوط البيئية، وكان قرارهم بالهجرة إلى المدن مدفوعا في المقام الأول بتوقعهم العثور على فرص عمل في القطاعات غير الزراعية.

إن شهادات التنقل من الريف إلى الحضر، ومعدلات التحضر المذهلة، لا سيما في المدن الكبرى مثل القاهرة أو الدار البيضاء، تعكس الصعوبات المتزايدة لتغطية نفقاتها في الريف، فضلاً عن القوة الجاذبية المستمرة للمراكز الحضرية الحديثة ووعودها بالتوظيف والتعليم والازدهار. ويؤكد أحد أصحاب المصلحة، على سبيل المثال، أن الفلاحين من منطقة مرسى مطروح، في شمال مصر، قد انتقلوا مؤخرًا إلى القاهرة أو الجيزة على أمل العمل في الخدمات أو غيرها من المهن الوضيعة، بعد أن دمرت درجات الحرارة المرتفعة والجفاف محاصيلهم العلفية.

تسلّط الردود الواردة من البلدان الثلاثة الضوء على الضعف المحدد للمناطق الريفية أمام الضغوطات المرتبطة بالمناخ وأهميتها الخاصة عند مناقشة التنقل في سياق تغير المناخ. على عكس المدن، توفر الأماكن الريفية آفاقًا محدودة للعمالة الكبيرة غير الزراعية أو فرص التعليم. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما تكون هذه المساحات مهمشة هيكليا ومعزولة عن التدفقات الاقتصادية والاستثمارية، وغالبًا ما يتم تجاهلها في التخطيط الإنمائي. وبالنسبة إلى المزارعين الذين يواجهون تدهور الأراضي، يُنظر عادة إلى الهجرة

25 (وودون، ٢٠١٤)

على أنها أحد البدائل القليلة جدا المتاحة لهم من أجل الحفاظ على مصدر للدخل. وفي هذا السياق، وبغض النظر عن النزوح الناجم عن الكوارث، يرتبط التنقل الناجم عن المناخ كظاهرة حديثة ارتباطًا جوهريًا بالزراعة ورفاه المجتمعات التي تعتمد على اقتصاد الأرض.

وفي هذا الصدد، يشير أحد المجيبين المغاربة إلى أن ٦٠ في المئة من الشباب في إقليم زاكورة قد غادروا في السنوات الأخيرة نتيجة الاستغلال المفرط للموارد المائية وتلويثها وتأثيره على الاقتصاد الزراعي التقليدي للمنطقة. وقد دفعت اعتبارات مماثلة في إقليم جهة سوس ماسة المجاور الكثيرين داخل المجتمعات الريفية إلى التخلي عن الزراعة أو تربية الماشية والبحث عن مهن أكثر ربحًا في أماكن مثل أغادير أو الدار البيضاء. يتناول القسم التالي الآثار المترتبة على هذه العمليات، بما في ذلك آثارها على الأفراد المتروكين.

4.4 تغير المناخ وعدم التنقل

لفتت الأدبيات الحديثة حول التنقل الناجم عن المناخ الانتباه إلى السكان "غير المتنقلين" وهم شريحة من المجتمعات المتضررة من المناخ أو الكوارث والتي يعيق تنقلها بسبب القيود المالية. يُترك السكان الذين لا يملكون القدرة على التنقل للتعامل مع المدى الكامل للضرر الناجم عن آثار المناخ ، مع تلقي القليل من المساعدة من الخارج. لذلك تدعو النتائج إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات هؤلاء الأشخاص في سياق جهود المساعدة المناخية والإغاثة[26] الإنسانية.

لفهم الحواجز التي تحول دون الهجرة والعوامل التي تؤثر على قرارات الهجرة في شمال أفريقيا، من الضروري النظر في تصورات الاضطرابات المناخية في أماكن المنشأ، فضلاً عن تصورات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفرص في مناطق المقصد المحتملة. وتوفر هذه التصورات رؤى قيمة حول طبيعة هذه الحواجز والقيود المحددة التي تشكل خيارات هجرة الأفراد. ويصف ما يلي بطريقة غير شاملة الحواجز الأكثر بروزًا في سياق البلدان الثلاثة التي شملتها الدراسة الاستقصائية.

العوامل الرسمية لعدم التنقل

في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تمثل القيود القانونية المفروضة على تحركات الناس الدولية عقبة كبيرة أمام التنقل الناجم عن المناخ.

تتعدد العقبات التي تحول دون تنقل الناس في سياق تغير المناخ. أبلغ المستجيبون عن سلسلة من العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية التي تساهم بشكل موضوعي في تقييد خطط التنقل والتأثير على آليات صنع القرار. إن تصورات قنوات الهجرة القانونية القائمة وتوافرها المحدود للمهاجرين ذوي المهارات المنخفضة من خلفية ريفية تفسّر جزئيًا سبب حدوث التنقل الناجم عن المناخ داخل الحدود الوطنية. وبشكل عام، فإن مقدار الموارد الاجتماعية والمالية اللازمة للقيام برحلات دولية والمخاطر المرتبطة بها في كثير من الأحيان، هي العوامل الرئيسية التي تفسّر لماذا من المتوقع ألا تشكل التدفقات العابرة للحدود سوى جزء من التنقل الناجم عن المناخ.

26 (مركز الهجرة المختلطة، ٢٢ .٢)

تشير العوامل الاقتصادية إلى الافتقار إلى الوسائل المالية اللازمة لدعم حركة السّكان إلى مناطق ريفية أو مراكز حضرية أخرى. وفي المغرب، سلّط المستجيبون الضوء على الحواجز اللغوية وعدم تطابق المهارات باعتبارها عقبات تعيق الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وأُشير أيضًا إلى الاستبعاد الاجتماعي و كراهية الأجانب بوصفهما عاملَيْن يمكن أن يؤثرا على قرارات الهجرة. في تونس، يُعتقد أن التمييز ضد المواطنين الريفيين يؤثر على أهداف الاندماج والدمج الاجتماعي في المدن. وقد تبدو المراكز الحضرية، لا سيما بين المجتمعات الأكثر تحفظًا وتقليدية، غير متقبّلة ولا تستوعب تطلعات هذه المجتمعات. ويؤكد المستجيبون في الاستطلاع على نقص الدعم الاجتماعي المتاح في مناطق المقصد باعتباره تحديًا شائعًا ورادعًا محتملاً للأفراد الساعين إلى الهجرة.

تتعرض النساء بشكل خاص للحواجز التي تحول دون التنقل الداخلي والدولي. ومن الشائع جدا أن تحتاج النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية إلى إذن من رب أسرتهن المعيشية من أجل القيام بمبادرات التنقل، حتى لو كانت لمسافات قصيرة. كما أن التمييز بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس عامل في مناطق المقصد. وتكشف معظم الدراسات حول التنقل الداخلي أن الرجال عادة ما يكونون أول من يهاجر، تليهم أسرهم لاحقا، بشرط أن يكون الانتقال الأولي قد نجح[27].

وعادةً، يجد سكان الريف في المناطق الحضرية أنفسهم مقيدين بسوق العمل غير الرسمي بسبب نقص المهارات والشبكات الاجتماعية اللازمة للحصول على فرص العمل الرسمية.

يشير المستجيبون إلى أن الطبيعة الاستغلالية لفرص العمل في المدن الكبرى تشكل رادعًا حاسمًا لتطلعاتهم في مجال الهجرة. وفي هذا الصدد، أُفيد بأن المهاجرين الريفيين معرضون للخطر بشكل خاص في ظل ظروف العمل التعسّفيّة في القطاع غير الرسمي وانخفاض مستويات الأجور المطبقة عمومًا. بالإضافة إلى ذلك، لاحظ المستجيبون أن المهاجرين الريفيين غالبًا ما يواجهون التحدي المتمثل في العيش في ظروف سكنية غير صحية ومكتظة بسبب افتقارهم إلى الموارد.

العوامل غير الرسمية لعدم التنقل

إحدى الحجج المطروحة في ما يتعلق بحواجز التنقل الارتباط القوي الذي تربطه المجتمعات المختلفة، ولا سيما المجتمعات الريفية، بأراضيها. ووفقًا لبحث سابق، فإن هذا السرد وفير في حالة المجتمعات التي تعتمد على المزارع. إن التعلق بالأرض، بأبعاده العاطفية والوجدانيّة، هو عامل مُغفَل ولكنه يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل قرارات الأفراد في ما يتعلق بالانتقال.

وفقًا للمستجيبين، فإن قرارات الهجرة في المناطق الريفية متوازنة باستمرار مع الاعتبارات المتعلقة بالروابط مع المكان والثقافة والمجتمعات.

وفي كثير من الأحيان، إن الأجداد أو الروابط عبر الأجيال تفسّر سبب تردد المزارعين عن التخلي عن أراضيهم، على الرغم من إشارات انخفاض القيمة التجارية و / أو مخاطر المناخ الحتمية. في المجتمعات الريفية في جميع أنحاء العالم، ترتبط الأرض ارتباطًا وثيقًا بمعايير المزارعين وإحساسهم بالهوية.

في المغرب وتونس، سلّط المستجيبون الضوء على أن العديد من أولئك الذين يعيشون في المجتمعات الريفية قد يختارون عدم الهجرة إلى الخارج أو إلى المناطق الحضرية لتجنب مغادرة منازل "أجدادهم". في المغرب، بالإضافة إلى الروابط العاطفية بالأرض، ذكرت إحدى الجهات المعنية الذين تمت مقابلتهم ارتباط الشباب بوالديهم، ولا سيما كبار

27 (ماكلين، ٢٠٢٢)

السن، والأعراف الاجتماعية التي تعتبر رعاية كبار السن واجبًا. في مصر، أشارت الجهات المعنية التي تمت مقابلتها إلى أن الهجرة ستؤدي إلى فقدان رأس المال الاجتماعي وشبكات الدعم، وهي موارد حيوية للأفراد الذين يواجهون بالفعل أوضاعًا غير مستقرة. وبالتالي، فيتم تأجيل قرارات الهجرة أو يعاد النظر فيها، حتى في مواجهة التهديدات التي يشكلها تغير المناخ على سبل العيش.

وفي هذا الصدد، قال المجيبون أيضًا إن المجتمعات الزراعية قد تسعى إلى الاحتفاظ بسندات ملكيتها للأرض حتى لو كانت قد هاجرت إلى المدن ومن دون الاستفادة منها ماليًا. بشكل ملحوظ، يساهم الارتباط بالأرض والاعتبارات ذات الصلة في التشكيك في مفهوم العلاقة الخطية المفترضة بين التنقل الناجم عن المناخ وفكرة أن الانتقال أمر لا مفر منه في خضم ضغط المناخ. قد يلعب هذا النوع من التعلق تأثيرًا معتدلاً على مشاريع الهجرة، مما يدفع الناس إلى البقاء أقرب ما يمكن من مناطقهم الأصلية وتخفيف رغبتهم في الهجرة دوليا.

أوجه الضعف الناشئة عن عدم التنقل

تتفق الجهات المعنية على أن صانعي السياسات بحاجة إلى التركيز على احتياجات السكان الأكثر هشة عند معالجة تغير المناخ وآثاره المحتملة على التنقل. فإن مصير السكان "المحاصرين" مثير للقلق بشكل خاص بسبب تمثيلهم المحدود في السرديات المتعلقة بتغير المناخ على الصعيدين الوطني والعالمي. وإن تسليط الضوء على هذه المجموعات وأوجه ضعفها المحدّدة أمر ضروري لبناء استجابات مناخية عادلة.

وفي ما يتعلق بأوجه الضعف، لُوحِظ أن الشباب والنساء والمجتمعات الزراعية الصغيرة، بشكل عام، يتحملون عبء تغير المناخ بشكل غير متناسب

ومن الأرجح أن ينظروا إلى الهجرة على أنها حل محتمل للتحديات التي يواجهونها. علاوة على ذلك، يمثل الدخل مؤشرًا آخر على حساسية المناخ حيث تقل احتمالية تكيّف الأسر ذات الدخل المنخفض مع تغير المناخ. والتواجد عند تقاطع هذه المجموعات يؤدي بطبيعته إلى تضخيم مستوى التعرض وبالتالي زيادة أوجه الضعف.

وتتفق الجهات المعنية على أن عدم التنقل يمثل خطرًا كبيرًا في المنطقة، لا سيما مع اشتداد آثار تغير المناخ وجعلها أكثر واقعية. ولا تزال البلدان الثلاثة التي شملها الاستطلاع تستضيف نحو ٨٠ مليون من سكان الريف، حيث تستضيف مصر وحدها[28] ٦٢ مليونا منهم. ويمثل الشباب نسبة كبيرة من هؤلاء السكان لأن معدلات المواليد في الأسر الريفية تتجاوز المعدلات الوطنية. يفتقر عدد كبير من هذه المجتمعات إلى الوسائل الكافية لمعالجة آثار تغير المناخ، كما أنها غير قادرة على تحمل تكاليف أنظمة الري المحسّنة أو التكنولوجيا المتقدمة أو الأسمدة التي من شأنها الحفاظ على المحاصيل الزراعية. وكما تلخّص إحدى الجهات المعنية: "إذا كنت لا تستطيع تحسين ظروفك المعيشية، فلا يمكنك تحمل تكاليف الهجرة".

ونظراً إلى العوامل التي يتناولها هذا القسم، تخضع قدرة الأشخاص المستضعفين واستعدادهم للتنقل، حتى داخليا، لاعتبارات مختلفة ومتضاربة في بعض الأحيان. والأهم من ذلك، أن وجود حواجز رسمية وغير رسمية أمام التنقل في سياق تغير المناخ يشير إلى أن العلاقة بين المناخ والتنقل أكثر تعقيدًا ودقة مما هو موضح عادة.

28 (بيانات البنك الدولي، ٢٠٢١)

4.5 التفكير في جهود التكيف واتجاهات الهجرة المستقبلية

ويُعتبر التكيف على نطاق واسع أولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ولكن أيضًا للتخفيف من نطاق الحركة الداخلية والدولية الناتجة عن تأثيرات المناخ.

كما نوقش في إطار مختلف المحافل الدولية، فإن فعالية تدابير التكيّف مفيدة في الحد من مخاطر المناخ وحماية السكان[29]. بالاضافة إلى ذلك، تساعد الأفكار التي تم جمعها في إطار الدراسة على تحديد السُبل الرئيسية في ما يتعلق باستراتيجيات التكيّف في منطقة شمال إفريقيا.

وفي ما يتعلق بجهود التكيف، ذكر الخبراء أن الاستراتيجيات الزراعية تحتاج إلى أن تكون أكثر اتساقًا بشأن الأهداف المناخية، على سبيل المثال من خلال تعزيز المبادرات القائمة الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ. وفي المغرب، شدّدت إحدى الجهات المعنية على الحاجة إلى الحد من زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، مثل البطيخ، لا سيما في المناطق التي تزداد فيها ندرة المياه. كما تم تسليط الضوء على التوسّع في صناعة الطاقة الشمسية في المغرب كإجراء تكيّف مهم من شأنه أن يساعد البلاد في انتقالها إلى اقتصاد اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة. وعلى نطاق أوسع، في تونس، كما هو الحال في المغرب، شدّدت الجهات المعنية على الحاجة إلى تقنين استخدام المياه في الزراعة وتعزيز أساليب الري المستدامة.

وفي حالات مختلفة، تؤكد الجهات المعنية على الأهمية الحاسمة لوضع استراتيجيات التكيف القائمة على الحلول المحلية. ولتحقيق ذلك، يدعو الخبراء إلى تمكين المزارعين والصيادين والمجموعات المهنية الأخرى ومجتمعاتهم من خلال المشاورات والعمليات الشاملة القائمة على المشاركة لاتخاذ القرارات العامة. وتماشيًا مع الملاحظات التي تم الإدلاء بها على الصعيد العالمي، فإنهم يعتقدون أن المؤسسات بحاجة إلى اندماج المجتمعات بشكل أفضل من أجل التوصل إلى حلول مصممة بشكل أفضل للسياقات.

وفي ما يتعلق باتجاهات الهجرة المستقبلية، سلّطت بعض الجهات المعنية الضوء على الترابط بين التنقل في سياق تغير المناخ. وفي مصر، أكدّت إحدى الجهات المعنية على اتجاهين رئيسيين للهجرة يؤثران على البلاد. وعلى الصعيد الداخلي، يزيد التحضر من الضغط على البنية التحتية للمدن، مما يؤثر بدوره أيضًا على توافر الأراضي الصالحة للزراعة. بالإضافة إلى ذلك، إن التوسع غير المخطط للمدن على حساب المناطق الزراعية يسهم في زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر، مع هجرة المزيد من المجتمعات الريفية إلى المدن بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل. وعلى الصعيد الدولي، تُعد مصر بلد منشأ مهم للمهاجرين المحتملين الذين قد تتأثر دوافعهم للهجرة، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، بالعوامل المرتبطة بالمناخ. كما أن البلاد هي وجهة لتدفقات الهجرة القادمة من القرن الأفريقي، وهي منطقة تعاني من آثار متزايدة لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن تزداد هاتان الديناميكيتان على مدار السنوات المقبلة، مع تدهور الأحوال الجوية التي تؤثر على سبل عيش[30] الناس.

29 (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠٢٣)

30 (برنامج الأغذية العالمي ومعهد التنمية الخارجية، ٢٠١٥)

في تونس، أبدت الجهات المعنية التي تمت مقابلتها الحذر في إقامة صلة مباشرة بين تغير المناخ وتدفقات الهجرة في المستقبل. ومع ذلك، شددّ مشارك خاص على أنه بسبب انخفاض هطول الأمطار والمواسم الزراعية غير الناجحة المتتالية في المناطق الريفية خلال العام الماضي، من المحتمل أن تزداد نسبة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو حتى إلى مواقع أبعد. ويستند هذا التنبؤ إلى الأنماط التي لوحظت في الحالات التاريخية للهجرة الريفية. فيحدث هذا التنقل وسط التحديات الاقتصادية القائمة التي تواجهها البلاد إلى جانب تردّد جيل الشباب في المشاركة في الأنشطة الزراعية.

5. الاستنتاجات والتوصيات

يكشف تحليل التصورات المتعلقة بالمناخ في مصر والمغرب وتونس أن التنقل الناجم عن المناخ لا يمكن تصنيفه أو تبسيطه بسهولة. وفي هذا الصدد، يوصى واضعو السياسات في المنطقة بمواصلة تحسين فهمهم لآثار المناخ، لا سيما في ما يتعلق بالفئات الهشة ووضع استراتيجيات حسّاسة للمناخ من أجل تنمية شاملة ومستدامة. وفي ضوء نتائج الدراسة، من المهم تقييم فهم الناس لآثار تغير المناخ وكيف تؤثر هذه الآثار على وسائل معيشتهم وعلى تطلعاتهم للمستقبل في نهاية المطاف.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي:

- تتعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة للآثار السلبية لتغير المناخ. وإنه من المتوقع أن يتفاقم الإجهاد المائي بسبب انخفاض هطول الأمطار وزيادة درجات الحرارة وتلوّث الأحواض والمجاري المائية. ولهذا السبب، من المُفترض أن تزداد نسبة الهجرة إلى الخارج لأسباب مناخية على نطاق واسع؛
- تشير الأبحاث السابقة إلى أن الوعي وإدراك المخاطر يلعبان دورًا حاسمًا في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنقل. وهذا يشمل المخاطر المتعلقة بالبقاء وكذلك بالانتقال؛
- تنجح جهود مناصرة الجهات المعنية المتعددة بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه: تتزايد مؤشرات الوعي بتغير المناخ وفهم آثاره المعيشية في جميع أنحاء المنطقة وعبر الخصائص الديمغرافية؛
- لا تزال هناك تحديات رئيسية تتعلق بالوعي والتصورات: ففي البلدان الثلاثة، يُنظر في القضايا البيئية وتغير المناخ بمعزل عن غيرها. ويؤثر هذا الفهم الخاطئ على قدرة البلدان واستعدادها لمعالجة الأسباب الجذرية للإجهاد البيئي؛
- كثيرًا ما تقوض حملات التوعية المؤسسية بشأن المناخ بسبب عدم كفاية قنوات الاستهداف والتواصل، فضلاً عن الرسائل الغامضة. ونتيجة لذلك، قد يصبح الترابط بين جهود التخفيف من آثار تغير المناخ ونوعية الحياة الشاملة غير واضح؛
- على الرغم من أن الناس لا يبلّغون على الفور عن المناخ كدافع للهجرة، إلا أنه لا يشير إلى أن الظروف المناخية مُبَالغ فيها في الخطاب العام. بل يشير إلى الافتقار إلى جهود تحدّد السياق بين المشاكل الاقتصادية والدوافع البيئية التي تدعمها ؛
- في سياق تغير المناخ، يميل الأفراد المقيمون في المناطق الريفية بشكل خاص إلى التطلع إلى الانتقال أو قد انتقلوا بسبب تأثير الظواهر الجوية التدريجية. وذلك لأن سبل العيش الريفية أكثر عُرضَة للتقلبات في الأحوال الجوية مقارنة بتلك الموجودة في المناطق الحضرية.
- تلعب الحواجز التي تحول دون الهجرة الخارجية دورًا حاسمًا في تشكيل التصورات والتأثير على عملية صنع القرار المتعلقة بالهجرة. يمكن تصنيف هذه الحواجز على أنها رسمية أو غير رسمية وتختلف طبيعتها اعتمادا على الموقع المحدد والوضع الاجتماعي والمجموعة التي يتم النظر فيها.
- تعاني النساء من نسبة أعلى من التعرض لآثار تغير المناخ وزيادة إدراكهن لها. ومع ذلك، فإنهن يواجهن حواجز أكبر أمام التنقل مقارنة بالرجال، مما يعوق قدرتهن وآفاقهن على التكيف مع تغير المناخ.
- يظهر الأفراد المقيمون في المناطق المتأثرة بالمناخ ارتباطًا قويًا بالأرض والمجتمعات والهوية المحلية. ومن المتوقع أن يكون لهذا الارتباط أثر معتدل على نوايا الهجرة حتى في مواجهة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة في المناطق الريفية.

ينصح واضعو السياسات والمنظمات الشريكة، بما في ذلك الجهات المعنية في مجال المناصرة والتواصل، بتعزيز تبادل مؤاتٍ على مستوى المجتمع بشأن المخاطر والآثار الناشئة عن تغير المناخ في البلدان التي شملتها الاستطلاع. وعلى وجه الخصوص، من الضروري تركيز الجهود على زيادة الوعي بتداعيات تغير المناخ، بما في ذلك دوره في تفاقم تعرض السكان لتلوث الهواء والماء والأمراض المنقولة بالمياه والحالات ذات الصلة ونقص الأغذية والتضخم والتحديات المتعلقة بإدارة النفايات.

ولتحقيق هذه الغاية، تقترح الدراسة بما يلي:

- اندماج المخاوف الرئيسية للجمهور والحقائق الاجتماعية في مفهوم حملات التوعية مع التركيز على الفئات المهمشة وذات الدخل المنخفض ؛
- مراعاة لغة المجموعة المستهدفة وقيمها الثقافية بالإضافة إلى قنوات المشاركة المفضلة عند تصميم هذه الحملات ؛
- السعي إلى ربط الحملات السلوكية الموجهة نحو المستهلك بالمظاهر اليومية لتأثيرات تغير المناخ مثل الوصول إلى المياه والصحة والمرض وجودة الهواء ونقص الغذاء وما إلى ذلك. ومن خلال القيام بذلك، سيكون للحملات تأثير أقوى لأنها ستوفر أسبابًا ملموسة وذات صلة للأفراد للتعامل مع مسألة تغير المناخ في حياتهم اليومية؛
- وضع مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تقيّم مستوى الوعي العام بشأن تغير المناخ، بما في ذلك قدرتها على التعرف على العلاقة بين تغير المناخ وقضايا مثل ندرة المياه.

عند التحقيق في التنقل الناجم عن المناخ، يُنصح صانعو السياسات والمنظمات الشريكة، بما في ذلك الكيانات البحثية، بتعزيز نهجهم تجاه استطلاع السكان في المناطق المعرضة للخطر، لا سيما لكشف الروابط بين المناخ وسبل العيش والتنقل بشكل أفضل. وهذا يشمل ما يلي:

- تخصيص أسئلة الاستطلاع بشكلٍ وثيق مع الخصائص الجغرافية والبيئية للعينة وإتاحة مساحة لاحتساب الفروق الدقيقة في الإجابات المقدمة ؛
- إعطاء الأولوية للتحقيق في الآثار المتصورة لتغير المناخ على دخل الأسرة وسبل عيشها، بدلاً من التركيز فقط على ظاهرة التنقل أو الهجرة؛
- تخصيص مساحة لجمع تصورات السكان للعقبات أو الحواجز التي تعترض التنقل في سياق تغير المناخ؛
- تصنيف إدارة الاستطلاع وتحليله وفقًا للمعايير ذات الصلة مثل الجنس والعمر ومكان الإقامة.

وبشكل عام، فإن واضعي السياسات وشركاءهم في مجال الهجرة مدعوون إلى النظر فيما يلي:

- تخصيص الموارد لتقييم تكوين تدفقات التنقل الداخلية وخصائصه. على سبيل المثال، سيكون من الممكن دمج الوحدات المخصصة بشكل منهجي في الدراسات الاستقصائية الأسرية الوطنية أو في السلسلة القادمة من مبادرة مسح الأسر المعيشية والهجرة الدولية[31] ؛
- توعية الوزارات والإدارات التنفيذية المسؤولة عن الهياكل الأساسية والزراعة والتنمية الريفية والتماسك الاجتماعي بشأن آثار تغير المناخ على الهجرة والتنقل، ولا سيما في ما يتعلق بالمناطق الريفية والفئات الهشة؛
- وضع استراتيجيات شاملة للقدرة على الصمود في المناطق والخصائص الديمغرافية الأكثر تضررا من تغير المناخ، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات تكيّف مصمّمة حسب الاحتياجات وبقيادة المجتمع المحلي.

31 مسح الأسر المعيشية والهجرة الدولية. https://ec.europa.eu/eurostat/web/european-neighbourhood-policy/enp-south/med-hims.

المراجع

أبديربي، م. (٢٠٢٠). تغير المناخ: عدد قليل من المغاربة يرون أن تغير المناخ يجعل الحياة أسوأ، ويشعرون بالقدرة على مكافحته. أفروبارومتر.

المبادرة الأفريقية للتنقل الناجم عن المناخ. (٢٠٢٣). التحولات الأفريقية، أصوات من الخطوط الأمامية. المركز العالمي للتنقل الناجم عن المناخ.

أمرا, ط., وعبيدلي, ج.. (٢٠٢٣، ١١ كانون الثاني/ يناير).الجفاف "الخطير" في تونس يهدد الأمن الغذائي. مُسترجع من رويترز:
https://www.reuters.com/world/africa/dangerous-tunisian-droughts-threaten-food-security-2023-01-11/

كريستوفارو، ب. (٢٠٢٢، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر). المغرب الصغير يتفوق على الدول الأفريقية الأخرى في مجال الطاقة المتجددة. مُسترجع من دويتشه فيله:
https://www.dw.com/en/morocco-powering-ahead-of-other-african-states-on-renewables/a-64093142

كليمات شانس (بدون تاريخ). "في مدرسة المناخ". مُسترجع من:
https://www.climate-chance.org/bonne-pratique/a-lecole-du-climat/

إدم سلومي، م. ز. (٢٠١٩). الخبرة والوعي بتغير المناخ في أفريقيا. أفروبارومتر.

فوال، ف. و. (٢٠٢٢، ٢٤ شباط / فبراير). الآثار المناخية المتتالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التكيف من خلال الحكم الشاملة. مُسترجع من المؤسسة الكارنيغي للسلام الدولي.

جرين، ج. (٢٠١٩). القضايا البيئية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الباروميتر العربي.

المندوبية السامية للتخطيط. (٢٠٢٠). الهجرة الدولية في المغرب. المندوبية السامية للتخطيط بالمملكة المغربية.

هوروود، س. (٢٠٢٣). المناخ والتنقل: الاتجاهات و
هوروود ، سي (٢٠٢٣). المناخ والتنقل: التصورات والمواقف وعملية صنع القرار: توليف نتائج البحوث الميدانية. مركز الهجرة المختلط.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ . (٢٠٢٣). التقرير التوليفي لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (AR6).

جها، ت.، غوبتا، ف.، شاتوبادياي، أ.، وسريرامان، ب. (٢٠١٨). الهجرة كاستراتيجية للتكيف مع تغير المناخ: دراسة لهجرة الفلاحين في المناطق الريفية في الهند. المجلة الدولية لاستراتيجيات تغير المناخ وإدارته، ١٢١- ١٤١.

لوبكمان، س. (٨. ٢٠). عدم الحركة اللاإرادي: حول اللاوعي في الدراسات المتعلقة بالهجرة القسرية. مجلة دراسات اللاجئين، ٤٥٤-٤٧٥.

ماكلين ، أ. (٢٢. ٢٠). المجتمعات الريفية والهجرة: تقييم عوامل الهجرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط. برنامج يوروميد للهجرة 5 ، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة .

مدب، ي. (٢٢. ٢٠). تونس: تقرير المناخ الوطني من منظور الجمهور حول التغيرات المناخية في تونس. تونس: أفروباروميتر.

مركز الهجرة المختلطة. (٢٢. ٢٠). الأحداث المتعلقة بالمناخ وأدوار الضغوطات البيئية في دفع الهجرة في غرب وشمال إفريقيا. مركز الهجرة المختلطة.

مركز الهجرة المختلطة. (٢٣. ٢٠). دراسة حالة المناخ والتنقل: الإسكندرية، مصر: مركز الماكس. مركز الهجرة المختلطة.

بارسونز، ل.، وشان، س. (١٩. ٢٠). تعبئة الطاقة المائية الاجتماعية: تصور المناخ والهجرة والجغرافيا الصغيرة للمياه في كمبوديا. الجغرافيا السياسية.مركز الحصص التموينية.

راز ، د. (٢٠. ٢٠، ٢٠ نيسان / أبريل). تغير المناخ: مصدر قلق ثالث للمواطنين العرب. مُسترجع من الباروميتر العربي: https://www.arabbarometer.org/2020/04/climate-change-a-tertiary-concern-for-arab-citizens/

روتجر ويليم هوفستي ، بي آر (١٩. ٢٠). تواجه ١٧ دولة، تضم ربع سكان العالم، إجهادا مائيا مرتفعا للغاية. مُسترجع من المعهد العالمي للموارد.

سيلبي ، ج.، وداوست ، ج. (٢١. ٢٠ ، حزيران / يونيو). تقييم سريع للأدلة حول تأثيرات تغير المناخ على أنماط الهجرة. لندن، المملكة المتحدة: وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة

سيلورمي، إي. ، دوم، إم. ، أوسي،ل ، ولوجان، سي (١٩. ٢٠). التغيير في المستقبل: الخبرة والوعي بتغير المناخ في أفريقيا. أفروباروميتر.

خدمة معلومات الدولة. (٢٧. ٢٠، ٢٧ كانون الثاني / يناير). وزارة البيئة: مبادرة السيسي "Go Green" . رسالة قوية للقضايا البيئية. مُسترجع من خدمة المعلومات الحكومية المصرية: https://www.sis.gov.eg/Story/143542/Environment-min-Sisi's-'Go-Green'-initiative-strong-message-that-environment-issues?lang=en-us

دا كونفيرسيتيون. (٢٧. ٢٠، ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر). توصلت الدراسة الاستقصائية الأولى التي أجريت على مستوى القارة حول محو الأمية المتعلقة بتغير المناخ إلى أهمية التعليم. مُسترجع من دا كونفيرسيتيون: https://theconversation.com/africas-first-continent-wide-survey-of-climate-change-literacy-finds-education-is-key-169426

ويري ، ف ، وفوال ، إن. (٢٢. ٢٠). الآثار المناخية المتتالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التكيف من خلال الحكم الشامل. واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

وودون ، س. (٢٠١٤). تغير المناخ والهجرة والتكيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بنك عالمي.

بيانات البنك الدولي. (٢٠٢١). تقديرات خبراء البنك الدولي استنادًا إلى آفاق التحضر في العالم الصادرة عن شعبة السكان بالأمم المتحدة: مراجعة ٢٠١٨. مُسترجع من بيانات البنك الدولي: https://data.worldbank.org/indicator/SP.RUR.TOTL?locations=AF-MA-EG-TN

برنامج الأغذية العالمي ومعهد التنمية الخارجية. (٢٠١٥). الغذاء في مستقبل غامض: آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

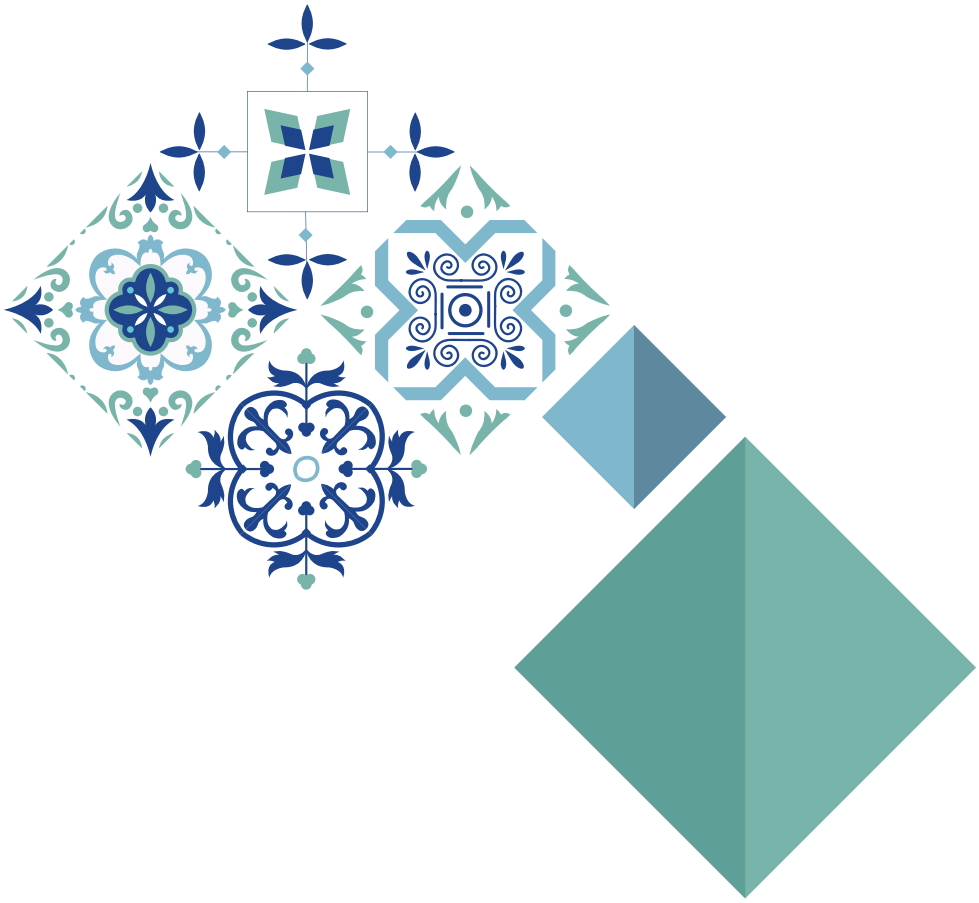

مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الإقليمي للمتوسط

Europa Centre, 2nd floor
John Lopez Street
Floriana, FRN 1400
Malta
Tel: +356 277 92 610

Euromed Migration
@EUROMEDMigr
emm5team@icmpd.org
www.icmpd.org/emm5